

42629 - هل يترك الصلاة مع أهل قريته بسبب ظلمهم وفسقهم؟

السؤال

أسكن في قرية فيها مشاكل كثيرة؛ فأهلها يقتلون فيما بينهم، والإمام يجور على الأراضي، فهل تجوز الصلاة معهم؟

الإجابة المفصلة

نسأل الله تعالى أن يصلاح أحوال قريتكم هذه، وسائر بلاد المسلمين، وأن يهدي أهلها للتي هي أقوم، وينزع الفتنة وكيد الشيطان من بينهم، وأن ييسر لكم الإمام الصالح الذي يقيم بكم الصلاة على ما أمر الله تعالى، ويرشدكم إلى طريق ربيكم بقوله وعمله.

ومثل هذا الإمام لا ينبغي توليته تلك الولاية الدينية العظيمة، إمام الناس في الصلاة، بل ينبغي نهيه عن منكره، وزجره، وهجره إن كان ينتهي عن ظلمه ومنكره بالهجر، وأما ترك الصلاة خلفه، فلا يجوز إلا إذا وجد إمام غيره، أمثل منه في دينه وأبعد عن الظلم والهوى.

وهكذا القول في هؤلاء المصليين من أهل قريتك يجب عليك أن تصلي معهم، ولو كانوا في أنفسهم فساقاً وظلة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ أَنَّ الْإِمَامَ مُبْتَدِعٌ يَدْعُوا إِلَى بُدْعَتِهِ، أَوْ فَاسِقٌ ظَاهِرُ الْفَسْقِ، وَهُوَ الْإِمَامُ الرَّاتِبُ الَّذِي لَا تُمْكِنُ الصَّلَاةُ إِلَّا خَلْفُهُ، كَإِمَامِ
الْجَمْعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، وَالْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْحَجَّ يُعَرَّفَةَ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يُصْلِي خَلْفَهُ عِنْدَ عَامَةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَهُوَ مَذَهِبُ أَخْمَدٍ
وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَيْنَةَ وَغَيْرِهِمْ.

ولهذا قالوا في العقائد: إنَّهُ يُصْلِي الجَمْعَةَ وَالْعِيدَ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ بَرَا كَانَ أَوْ فَاجِراً.

وكذلك إذا لم يكن في القرية إلا إمام واحد، فإنها تصلّى خلفه الجماعات؛ فإن الصلاة في جماعة خير من صلاة الرجل وحده، وإن كان الإمام فاسقاً. هذا مذهب جماعات العلماء: أحمد بن حنبل والشافعية وغيرهما، بل الجماعة واجبة على الأعيان في ظاهر مذهب أحمد.

ومن ترك الجمعة والجماعات خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند الإمام أحمد وغيره من أئمة السنّة..

والصحيح أنَّه يُصْلِيَها ولا يُعيدها؛ فإن الصحابة كانوا يُصْلِون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يُعيدهون، كما كان ابن عمر يُصْلِي خلف الحجاج، وابن مسعود وغيره يُصْلِون خلف الوليد بن عقبة وكأن يشرب الخمر؛ حتى إنَّه صَلَّى بِهِمْ مَرَّةً الصُّبْحَ أَرْبَعاً، ثم قال: أَزِيدُكُمْ؟ فقال ابن مسعود: ما زلنا معاك منذ اليوم في زيادة!! ولهذا رَفَعَهُ إلى عثمان...

وَالْفَاسِقُ وَالْمُبْتَدِعُ صَلَاتُهُ فِي نَفْسِهِ صَحِيحَةٌ؛ فَإِذَا صَلَّى الْمَأْمُومُ خَلْفَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، لَكِنْ إِنَّمَا كَرِهَ مِنْ كَرِهِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهِيُّ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ، وَمِنْ ذَلِكَ [يَعْنِي : وَمِنْ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهِيِّ عَنِ الْمُنْكَرِ] أَنَّ مَنْ أَطْهَرَ بِدْعَةً أَوْ فُجُورًا لَا يُرَتَّبُ إِمَامًا لِلْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُ التَّعْزِيزَ حَتَّى يَتُوبَ فَإِذَا أَمْكَنَ هَجْرُهُ حَتَّى يَتُوبَ كَانَ حَسَنًا وَإِذَا كَانَ بَعْضُ الْئَاصِ إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ وَصَلَّى خَلْفَ غَيْرِهِ أَتَرَ ذَلِكَ حَشَّى يَتُوبَ أَوْ يُعْزَلُ أَوْ يَنْتَهِي الْئَاصُ عَنِ مِثْلِ ذَلِكِ . فَمِثْلُ هَذَا إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ كَانَ فِيهِ مَصْلَحةٌ وَلَمْ يَفْتَ الْمَأْمُومَ جُمُعَةً وَلَا جَمَاعَةً . وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَرَكَ الصَّلَاةَ يَفْوَتُ الْمَأْمُومَ الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ فَهُنَّا لَا يَتَرَكُ الصَّلَاةَ خَلْفَهُمْ إِلَّا مُبْتَدِعٌ مُخَالِفٌ لِلصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ قَذَرَتْهُ وُلَادَةُ الْأَمْوَارِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي تَرَكِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ مَصْلَحةً، فَهُنَّا لَيْسَ عَلَيْهِ تَرَكُ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ، بَلْ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ الْأَفْضَلِ أَفْضَلُ . [انْظُرْ : مَجمُوعُ الْفَتاوَىِ : 23/352] .

وقد قال الإمام الطحاوي رحمه الله في عقيدته التي ذكر فيها جملة من أصول أهل السنة :

(وَنَرِي الصَّلَاةُ خَلْفُ كُلِّ بَرٍ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ، وَنَصْلِي عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ .)

وفي هذا المعنى روى أبو داود (594) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (الصَّلَاةُ الْمَكْثُوَبَةُ وَاجِبَةٌ خَلْفُ كُلِّ مُسْلِمٍ بَرًا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكُبَائِرَ) [ضعْفُهُ الْأَبْيَانِيُّ فِي ضَعْفِ أَبِي دَاؤِدَ]

ومع أن هذا الحديث ليس له إسناد يثبت ، كما نقله في عون المعبود عن العقيلي والحافظ ابن حجر ، فقد قال الشوكاني رحمه الله : ولكنه قد ثبت إجماع أهل العصر الأول من بقية الصحابة ومن معهم من التابعين ، إجماعاً فعلياً ولا يبعد أن يكون قوله ، على الصلاة خلف الجائزين ؛ لأن الأعراف في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس ، فكان الناس لا يؤمهم إلا أمراؤهم في كل بلدة فيها أمير ..

وترجم الإمام البخاري في صحيحه : باب إمام المفتون والمبتدع ، ثم روى فيه (695) عَنْ عَبْيَدِ اللَّهِ بْنِ عَدَيِّ بْنِ خَيَارٍ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ مَحْصُورٌ فَقَالَ : (إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَةٌ) أَيْ : أَنْتَ إِمَامُ النَّاسِ ، وَنَزَّلْتَ بِكَ مَا نَرَى ، وَيُصَلِّي لَنَا إِمَامٌ فِتْنَةٌ وَنَتَحْرَجُ ؟ ! [يَعْنِي : نَخْشِي مِنَ الْحَرْجِ ، وَهُوَ الْإِثْمُ ، فِي الصَّلَاةِ مَعَهُ]

فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنَ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاءُوا فَأَجْتَنَبُ إِسَاءَتَهُمْ)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : ظَاهِرُهُ أَنَّهُ رَحْصَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ مَعَهُمْ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : لَا يَضُرُّكَ كُوْنُهُ مَفْتُونًا ، بَلْ إِذَا أَحْسَنَ فَوَافِقُهُ عَلَى إِحْسَانِهِ وَأَثْرَكَ مَا افْتَنَنَ بِهِ ، وَهُوَ الْمُطَابِقُ لِسَيَاقِ الْبَابِ .

ثم ذكر رواية سيف في الفتوح عن سهل بن يوسف الأنصاري عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَرِهَ النَّاسُ الصَّلَاةَ خَلْفَ الَّذِينَ حَصَرُوا عُثْمَانَ إِلَّا عُثْمَانَ فَإِنَّهُ قَالَ : مَنْ دَعَا إِلَى الصَّلَاةِ فَأَجِبُهُ . إِنْتَهَى . قَالَ : فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَقْصُودَهِ بِقَوْلِهِ " الصَّلَاةُ أَحْسَنُ " الإِشَارَةُ إِلَى الْإِذْنِ بِالصَّلَاةِ خَلْفَهُ ، وَفِيهِ تَأْيِيدٌ لِمَا فَهَمَهُ الْمُصَنَّفُ مِنْ قَوْلِهِ إِمَامٌ فِتْنَةٌ .

قال الحافظ : وَفِي هَذَا الْأَثْرِ : الْحَضْرُ عَلَى شُهُودِ الْجَمَاعَةِ ، وَلَا سِيمَاءِ فِي زَمَنِ الْفِتْنَةِ ، لِئَلَّا يَزَدَادَ تَفْرُقَ الْكَلِمَةِ .

وَفِيهِ: أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفُ مَنْ تُكَرَّهُ الصَّلَاةُ خَلْفُهُ أُولَى مِنْ تَغْطِيلِ الْجَمَاعَةِ.

فالحاصل: أنه لا يجوز لك ترك الصلاة مع أهل قريتك ، والصلاحة منفردا ، في بيتك أو في غيره ، بل الواجب عليك أن تصلي الجمعة مع الناس ، فإن وجدت إماما عدلا صالحا ، فلتكن صلاتك معه ، وإلا فضل مع الإمام المذكور ، ولك صلاته وعليه ظلمه وفجوره .

والله الموفق .